قراءة سوسيولوجية لظاهرتي العنف والجريمة في الأحياء الجديدة

الأستاذ: زنتوت عبد الكريم
جامعة الجزائر- 2-

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تطور ظاهرتي العنف والجريمة في الأحياء الجديدة : واقعهما، أنواعهما وأشكالهما ، وأهم الاتجاهات التي فسرتهما، بالإضافة إلى استعراض قراءة في الإحصائيات الرسمية للجرائم في الجزائر من 2001 إلى 2011، في المجتمع الجزائري آخذين بعين الاعتبار أهم التغيرات والتحولات الاجتماعية التي طرأت في المجتمع الجزائري والأحياء الجديدة خلال هذه الفترة.

Résumé

La présente étude vise a connaître l'évolution des phénomènes de violence et de criminalité dans les nouveaux quartiers en Algérie: La réalité, les types, les formes ainsi que les principaux approches qui ont expliqués ces deux phénomènes, en plus de présenter une lecture des statistiques officielles des crimes en Algérie de 2001 à 2011, prenant en compte les principaux changements et transformations sociaux ; qui ont eu lieu dans la société algérienne et les nouveaux quartiers pendant cette période.

أولا - الإشكالية:

عرفت المجتمعات البشرية منذ القديم ظاهرتا العنف والجريمة بدرجات متباينة ومتفاوتة، وذلك من خلال الآثار النفسية والاجتماعية السلبية التي خلقتها في المجتمع، وهما سلوكان مكتسبان من خلال البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الأفراد، وهما ظاهرتان متشابكتان ومركبتان لهما جوانب اقتصادية واجتماعية ونفسية، ويعتبران سلوكان نسبيان يختلفان من مجتمع لأخر، بل يختلفان داخل المجتمع الواحد ومن زمن لآخر، لأن كل مجتمع له مقاييسه وإيديولوجيته وقوانينه

التي تحكمه وعليه فالعنف والجريمة يتحددان بحسب قوانين المجتمع، ويعرفان من خلال السلوك السلبي الخارج عن المعايير والقيم الاجتماعية التي تسود المجتمع.

العنف والجريمة جلبت انتباه الباحثين من خلال الدراسات التي قاموا بإنجازها حول ظروف وأشكال ارتكاب مثل هذه السلوكات ، وترجع أسباب ارتكاب العنف والجريمة إلى مجموعة من العوامل كانت كافية لانتشارهما في المجتمع الجزائري بصفة عامة والأحياء الجديدة بصفة خاصة ، وهذا ما أشارت إليه العديد من الدراسات من أن التغير الذي مس النسيج الأسري من خلال تداخل الأدوار بين الزوج والزوجة والأبناء أدى في النهاية إلى خصومات ونزاعات وصلت إلى ممارسة العنف من طرف تجاه طرف أخر حتى تصل إلى جريمة القتل.

هناك من جهة أخرى عمليات الترحيل التي تقوم بها السلطات المحلية والولائية للسكان من الأحياء الهشة والقصديرية والمنازل المكتظة، للقضاء على هذه الأحياء لكنهم وقعوا في مشكل أكثر تعقيدا وهذا راجع إلى عدم مراعاة الأصل الجغرافي في عملية الترحيل، وعدم توفير العدد الكافي من المرافق العمومية الضرورية مع عدم التوزيع العادل لفضاءات اللعب بين السكان جعلها حلبة للعنف وحتى للجريمة وانتشار المخدرات وتخريب الممتلكات العامة والخاصة، لهذا صارت الظاهرة من بين المواضيع التي شغلت بال المتخصصين في الشأن الأمني، والدارسين للعنف والجريمة والمكلفين بالبناء والتعمير المشرفين على عمليات الترحيل ورجال الأمن بمختلف الهيئات.

ثانيا - تحديد المفاهيم والمصطلحات:

1/ مفهوم العنف:

-التعريف اللغوي للعنف: يعرف "بأنه الخرق بالأمر وقلة الرفق به ، وهو ضد الرفق، وأعنف الشيء أي أخده بالشدة والتعنيف هو التقريع واللوم"، ويعرف في العلوم الاجتماعية بأنه " استخدام الضبط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إدارة فرد ما"، وكلمة العنف " Violence" مشتقة من الكلمة اللاتينية "Viol are " التي تعني ينتهك أو يغتصب، فالعنف انتهاك أو أذى يلحق بالأشخاص والأشياء"

– **التعريف الاصطلاحي للعنف:** كما عرفت منظمة الصحة العالمية (WHO) العنف في تقريرها العالمي الأول الخاص بالصحة والعنف بأنه " الاستخدام المتعمد للقوة البدنية الفعلية أو التهديد باستخدامها ضد الذات أو ضد شخص أخر أو ضد

مجموعة من الأشخاص أو المجتمع ككل مما يسفر عن وقوع إصابات أو وفيات، أو إيذاء نفسي أو سوء نمو أو حرمان ،قد يؤدي بشكل كبير إلى ذلك (1)، ويعرفه "جورج جينر" Georges Jenner" التعبير الصريح عن القوة البدنية ضد الذات أو الآخرين، أو هو إخبار الفعل ضد رغبة شخص على أساس إيذائه بالضرر وقتل النفس أو لإيلامها لا أو جرحها " (2)، وقد عرفت "سامية قدري " العنف بأنه استخدام القوة الفيزيقية بقصد الإيذاء، والإضرار المرتبطة بالحرمان من الحقوق عن الهجوم والعدوان، واستخدام الطاقة الجسدية ورفض الآخرين بصورة مختلفة" (3)، وقد تم تعريف العنف من الناحية البيولوجية أنه "وجود إصابات في الدماغ أو إصابات أثناء الولادة لدى المرضى الذين يعانون من نوبات العنف الانفجاري أو الهجومي أو التدميري " (4)

2/ مفهوم الجريمة: توجد العديد من التعاريف حول الجريمة والسلوك الإجرامي لهذا نذكر بعضها: يرى "سيرل بيرت" (Ceril Burt) " أن الظواهر الإجرامية ما هي إلا في آخر الأمر إلا انطلاق للدوافع الغريزية لا يعوقه عائق ن وكما يرى من الممكن النظر إلى أنواع الانحرافات المختلفة كالسرقة، الاعتداء، والاغتصاب، على أنها تغيرات لغرائز معينة" (5)، كما أشار له الأمريكي" جيروم هول" (Jérôme Hall) " أنه ضرر محظور بمقتضى سياق القانون الجنائي سند إلى رجل عادي بالغ ، ارتكبه عن إرادة وقصد، يجب أن ينال عنه عقابا معينا في القانون .(6

-مفهوم السلوك الإجرامي: يعرفه اصطلاحا "سيرل بيرت" (Ceril Burt) بأنه سلوك مكتسب ومتعلم، لكنه سلوكا خاطئا، وغير مقبول وهو محصلة تفاعل بعض العوامل النظرية والبيئية كظروف الأسرة والرفقة والحي.(7)، كما يشير السلوك الإجرامي على أنه ذلك السلوك الموجه بطريقة مقصودة أو غير مقصودة فردية أو منظمة نحو رفض المعايير الاجتماعية السائدة ونحو إيذاء الآخرين وهو سلوك تتحكم فيه ظروف اجتماعية معينة. (8)

3/ الأحياء الجديدة:

1-3 تعريف الحي: يعرف الحي من وجهة نظر سوسيولوجية بأنه مجموعة من الأماكن السكنية التي يمنحه سكانه خصائص الارتباط الاجتماعي والمصلحة المشتركة، ويؤثر بعضهم على بعض، وهو المكان الذي يشعر فيه هؤلاء السكان بالانتماء إلى المجتمع الذي يعيشون فيه.(9) ومن خلال هذا التعريف يمكن القول أن الحي وحدة سكنية يتميز سكانها بخصائص اجتماعية معينة، ونقصد به وحدة

عمرانية لها تنظيم مجالي معين، حيث يشغل مساحة من الأرض تقع من ضمن حدود المدينة، بمعنى أخر هو ذلك النمط التنظيمي الذي يعيش فيه الإنسان، وبهذا يمثل المجال بين السكن الجغرافي والاجتماعي، وكل حي يتخصص بوظائف معينة كالوظائف الإدارية و التجارية أو السكنية.(10)، كما يقترن مفهوم الحي بمفهوم أخر هو المنطقة التي تدلى بمفهوم أكتر توضيح حيث أن مفهومها يشمل المكان الاجتماعي المحدود، كما يشمل المكان الذي له حدود جغرافية معينة.(11)

2-3/ مفهوم الأحياء الجديدة: هو العمران الذي يخضع لخطة موضوعية يقوم على تنفيذها جهاز حكومي يتولى الإشراف على توجهيه وتنظيمه وتجهيزه بالمرافق العامة، ويخضع سكان المدينة لهذه الخطة ويلتزمون بها منعا لفوضى البناء وعشوائية النمو.

ثالثا: أنواع العنف: أن العنف لا يشمل الأعمال ذات الطبيعة الجسدية فقط، ولكن يشمل أيضا وسائل الضغط المعنوية والأخلاقية، وأنه من الخطأ تحيد مفهوم العنف فقط بالأعمال الجسدية المباشرة الموجهة من أي فئة كانت، ويرى بعضهم أن هناك ضرورة إدخال زمرة جديدة هي العنف النفسي والمعنوي.

- العنف الجنسي: abus sexuel:

أ- زنا المحارم: inceste : وهو ممارسة العلاقات الجنسية مع أفراد العائلة.

ب- البغاء: وهي دفع المراهقين والأطفال لممارسة علاقات جنسية تحت تأثير المخدرات أو بدفع النقود

ج – الاعتداء على الأطفال: حب ممارسة الجنس مع الأطفال والمراهقين رغما عنهم.

-العنف الجسدي: La violence physique:

أ – الضرب: إصابة الجسد بقوة وذلك بدرجات متفاوتة وقد يؤدي إلى كسر للجمجمة أو العظام أو صدمة ، إذا كانت حالة دفع على الأرض ويمكن أن يؤدي إلى الموت إذا خضعت للقسوة .

ب – الحرق: غالبا ما تكون بالماء الساخن أو السيجارة.....الخ، ويعتبر حوالي 10 إلى 20 من المراهقين الأطفال هم ضحايا العنف مصدره الحرق مما يترك لديهم تشوهات جلدية. (12)

-العنف النفسي: La violence psychologique. ينقسم إلى:

أ-العنف اللفظي: La violence verbale: يشمل السب والشتم والاحتقار والتفضيل بين الأخوة واللامبالاة بالطفل وتفضيل الأنثى على الذكر أو العكس.

ب - الحرمان العاطفي: carences affectives: وهذا العنصر هو أساسي في العنف النفسي سواء كان حرمان أموي أو أبوي، وينتج عنه الاضطرابات ونقص العناية العاطفية، من طرف الأم والأب هذا النقص في الرعاية غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات سلوكية نفسية، اجتماعية وعقلية حسب شدة الحرمان يكون الاضطراب .(13)، وإن الفرد المجرم يتميز بفقدان الاتزان العاطفي وتتولد لديه إمكانية الانحراف ويبقى الطفل دائما بحاجة إلى الحب والأمان ، فعند الطفل المحروم نجد نوعا من عدم التكيف الاجتماعي والاتصال مع الآخرين وهو نفسي ينقصه الكثير من الشحنات الانفعالية الايجابية .(14)

- **أنماط العنف:** من خلال تعدد التعاريف المقدمة للعديد من الباحثين في جميع التخصصات التي تشخص ظاهرة العنف الاجتماعي ، وكذا علاقته بمتغيرات أخرى كالعدوان ، الغصب .....الخ كل هذا أدى على تنوع أنماطه وأشكاله ومن بين التصنيفات ، نجد تصنيف "قناوي" الذي فرق بين شكلين أساسين هما:

أولا: العنف الرسمي: la violence officielle: وهو عنف غير مجرم ولا يعاقب عليه القانون المحلي أو الدولي، مثل عنف الدولة ومؤسساتها السياسية والاقتصادية والثقافية في عدم تحقيقها لإشباعات إنسانية للحاجات الأساسية لأبنائها.

ثانيا : العنف المجرم غير الرسمي :Violence criminelle informelle : هو نموذج يعبر عن رد فعل الأخر على أشكال العنف المقنن أو الرسمي من قبل الطرف الأقوى كمظاهر عنف، أو رد فعل بعض أفراد المجتمع وتعبيرهم عن رفض الواقع الاجتماعي الذي لديهم حقهم الإنساني في المستقبل، بل حرمهم من إشباع حاجاتهم الأساسية، كما نميز بين شكلين من العنف : المادي والعنف المعنوي .(15)

ثالثا: العنف المعنوي:La violence morale يطلق عليه بالعنف الشفوي أيضا حيث يستعمل فيه عبارات السب والتجريح والاهانة للطرف الآخر .(16)

رابعا: العنف المادي: La violence Tangible هو كل فعل فيه إيذاء وتعدي ويكون باستعمال القوة البدنية والعضلية ، كما أنه يعني الظلم والاضطهاد الموجه من شخص لأخر باستخدام القسوة في المعاملة والعقاب الجسدي ويكون هدفه الإيذاء وإحداث الضرر والإصابة الجسمانية للطرف الآخر كالضرب ن القتل وغيرها من الأفعال المؤلمة ، ونجد من أشكال العنف أيضا العنف الفردي والعنف الجماعي:

أولا: العنف الفردي: violence individuelle أشار "سليمان مظهر" بأن هذا النوع من العنف هو نفسي اجتماعي "(17)، حيث أن مرتكبه عادة يتصف بخصائص معينة تجعله يحتاج كثيرا إلى السلوك العنيف أينما كانت ظروف تهيئ له لمثل هذا السلوك.(18)

ثانيا: العنف الجماعي – الجمعي: La violence collective هو العنف الذي يعتمد على الوسيلة أو الأداة من طرف مجموعة من الأفراد وذلك من أجل الوصول إلى أهداف سياسية اقتصادية واجتماعية، وللعنف الجماعي أشكال نذكر منها:الحروب، الإرهاب، النزاعات السياسية العنيفة التي تنشأ داخل الدول أو بينها العنف المركب العنف المجرم مثل النصابين أو قطاع الطرق.(19)

رابعا - التصنيفات السوسيولوجية للجريمة :

1-جرائم ضد الأشخاص: المتمثلة في القتل والجرح والضرب

2-جرائم ضد الممتلكات: المتمثلة في سرقة السيارات والمنازل وتخريب المنشآت الحكومية والخاصة

3-جرائم داخل النسيج الأسري: عدم الاهتمام برعاية الأطفال والخيانة الزوجية من قبل أحد الزوجين.

4-جرائم ضد الدين : الاعتداء وتخريب المقدسات الدينية ومساجد العبادة

5-جرائم أخلاقية: الأفعال المخلة بالحياء والزنا. والقذف في العرض والشرف .

-أنواع الجرائم التي طهرت حديثا:

-الاتجار بالمخدرات : تعتبر من بين الجرائم التي انتشرت في الآونة الأخيرة ، وهذا راجع للوضع الأمني الذي يتميز بعدم الاستقرار خاصة مع دول الجوار، لهذا أدى إلى انتشار الظاهرة بشكل ملفت للانتباه، وذلك بزيادة الشباب استهلاكهم للمخدرات بكل أنواعها وهذا راجع لوجود بارونات تعمل على إغراق المجتمع بهذه المادة، وفي إطار التحولات الأسرية الاجتماعية والاقتصادية خاصة في الأحياء الجديدة لأن أغلب الشباب المرحلين إلى الأحياء الجديدة كانوا من بين الجماعات التي تعمل على التجارة بالمخدرات واستهلاكها.

-جرائم الاختطاف: وذلك من خلال ذكر جريمة الاختطاف والقتل التي حدثت في المدينة الجديدة علي منجلي بولاية قسنطينة " اختطاف طفلين وقتلهما في مارس 2013، أيضا بولاية سطيف وغرداية والجزائر العاصمة وتكون جريمة الإختطاف في

غالب الأمر تصفية حسابات بين عائلات الضحايا والمختطفين، وبعض المشاكل الأسرية كالطلاق.

-جرائم القتل: عرف المجتمع الجزائري جرائم القتل أرقاما قياسية لم يشهدها من قبل وهذا لكثرة انتشار المخدرات والمواد الكحولية التي يتناولها الشباب للخروج من المشاكل التي تنتهي في نهاية المطاف بارتكاب جرائم قتل، هذا لوجود مسبوقين قضائيا مرحلين من الأحياء القصديرية.

-جرائم ضرب وقتل الفروع للأصول: من الجرائم التي لا يمكن السكوت عنها وهي جرائم الأصول التي انتشرت في المجتمع الجزائري بنسبة كبيرة، ويرجع هذا إلى مجموعة من الإفرازات والتحولات خاصة على مستوى الأخلاق، لأن أغلب الجرائم في حق الآباء والأمهات هي سببها تأثير المخدرات وغياب الوعي وطلب المال من الآباء.

-خامسا: اتجاهات تفسير العنف والجريمة:

-الاتجاه البنائي الوظيفي: استمدت البنائية الوظيفية أصولها من المسلمات للاتجاه العضوي الذي كان سائدا في النظريات الاجتماعية الأولى في علم الاجتماع والمسلمة الأساسية التي ترتكز عليه البنائية الوظيفية فكرة تكامل الأجزاء في كل واحد و الاعتماد المتبادل بين العناصر المختلفة للمجتمع بذلك فان التغيير في احد الأجزاء من شأنه أن يحث تغيرات في الأجزاء الأخرى .[20]، وينظر الوظيفيون للعنف على أنه دلالة داخل السياق الاجتماعي، فهو أما أن يكون نتاجا لفقدان الارتباط بالجماعات الاجتماعية التي تنظم وتوجه السلوك أو أنه نتيجة اللامعيارية وفقدان التوجيه والضبط الاجتماعي الصحيح، من ناحية أخرى قد يكون الأفراد عدوانيين فيسلكون طريقهم العنف لأنهم لا يعرفون طريقة أخرى للحياة غير تلك، فالعنف قد يكون وظيفيا أو لا وظيفيا استنادا إلى السياق الاجتماعي الذي يحدث فيه فقد يستخدم كل من الشرطي واللص العنف ولكن الأول يتخذ جانبا ايجابيا يعكس الأخر الذي يتخذ سلبيا.[21]، وبذلك هذا الاتجاه يدرس الوحدات الصغيرة كالأسرة في تحليله لظاهرتي العنف والجريمة فبذلك يركز على العنف المتبادل بين أفراد الآسرة بمتابه بيئة خصبة لانتشار العنف والجريمة داخل الأحياء السكنية الجديدة.

-اتجاه التفاعلية الرمزية: ظهر الاتجاه و تبلورت مسلماته ما بين الفترة 1890و 1910 على "تشارلز كولي" (c.Cooly) و "جبرئيل تارد "(G.Tarde) "وليام توماس" (w.Thomas) بأمريكا و كتابات "جورج سيمل" (Georges Simmel) و"ماكس فيبر" (M.weber) في ألمانيا وقد تطور هذا الاتجاه عند ميداني علم الاجتماع وعلم النفس

وزاد استخدامه في مجال الأسرة، ويركز اتجاه التفاعلية الرمزية على دراسة الأسرة من خلال عمليات التفاعل التي تتكون من أداء الدور وعلاقات المكانة و مشكلات الاتصال وعمليات التنشئة وتقليد الدور والجماعة المرجعية وبناء القوة في الأسرة إن هذا الاتجاه في تفسيره للعنف المنزلي ركز على العلاقات السلبية ومظاهر العنف بين الزوج و الزوجة والأبناء.

-الفرضيات التي يستند إليها اتجاه التفاعلية الرمزية:

من المتوقع تغيير ادوار أفراد الأسرة وزيادة الصدام فيما بينهم نتيجة للتفسيرات المتغيرة للأدوار الحقيقية لكل من الزوج و الزوجة والأبناء فكل منهم يحاول أن يفرض تعريفاته الخاصة سواء كان رجلا أو امرأة، وأن الرجال الذين يضربون زوجاتهم أو أولادهم أو يتحرشون ببناتهم أو بنات زوجاتهم أمثلة واضحة لجماعة مسيطرة تحاول الإبقاء على التعريف التقليدي لدور الرجل، أما أدوار المرأة ما زالت محل جدل على أساس من الذي لديه الوقت أو الأفضلية وليس وفقا لبعض التنظيمات المحددة لتقسيم العمل لذلك فالنساء مازلن يقمن بأغلب الأعباء المنزلية.[22]، إن العنف يتطور داخل الآسرة في إطار بعض أنماط الاتصال وأشكال العلاقات داخل الأسرة، فالأسر حيث يظهر العنف بها وتتميز بالصراع في مجل سلوكاتهم التفاعلية بينما التفاعلات الحميمية قليلة بين أفراده .

إن ظاهرتا العنف والجريمة في الأحياء السكنية الجديدة عبارة عن اضطراب في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد بهذه الأحياء ويعود ذلك إلى غياب لغة الحوار والاندماج بين هذه فئات السكان المرحلين الجدد وسكان الأصلين ، لأن أغلب سكان الأحياء السكنية الجديدة ينحدرون من أصول جغرافية مختلفة منهم من الشرق الجزائري و منهم الغرب الجزائري والشمال وحتى الجنوب الجزائري مما يدخلون في صراع من أجل الحصول على بعض المطالب الحضرية ، وفضاءات اللعب للأطفال زيادة عن وجود مسبوقين قضائنا بهذه الأحياء خاصة المنحدرين من أحياء القصدير الذين يتميزون بسلوكات عنيفة في الأساس ومن تم تنتشر ظاهرة العنف والجرائم الناتجة عنه كالقتل

سادسا- قراءة سوسيولوجية في الإحصاءات الرسمية.

1: إحصائيات جرائم المساس بالأشخاص من 2001 إلى2011.

- جدول رقم (1): يبين إحصائيات جرائم المساس بالأشخاص من 2001 إلى 2011.

السنوات	قضايا مسجلة	قضايا معالجة	%

2001	43146	32920	%76,30
2002	49580	38780	%78,22
2003	53966	39693	%73,55
2004	50526	34884	%69,04
2005	53066	36765	%69,28
2006	58704	41453	%70،61
2007	58486	38242	%65,39
2008	66558	40096	%60,24
2009	69846	42108	%60,29
2010	69446	44641	%64,28
2011	71161	47819	%67,20

-المصدر: مديرية الشرطة القضائية، الجرائم المنتشرة في الجزائر من 2001 إلى 2011، حسب إحصائيات 2011.

نلاحظ من خلال القراءة الإحصائية للجدول أن أكبر نسبة من القضايا التي تمت معالجتها من بين التي سجلت من 2001-2011 كانت 78.22% والتي قابلت السنة 2002، تليها نسبة 76،30% سنة 2001، ثم 55،73% سنة 2003 مقابل هذا نلاحظ تراجع في نسبة القضايا المعالجة من بين التي تم تسجيلها في السنوات الأخيرة التي وصلت إلى 29،60% سنة 2008 ،و24،60% سنة 2009.

من الناحية السوسيولوجية نلاحظ مبدئيا أن جريمة الاعتداء على الأشخاص تطورت بشكل ملفت للانتباه والتي مست كل الفئات والجماعات ، والتي تبلورت في شكل اعتداءات تنبع أساسا من وجود أسباب اجتماعية واقتصادية مرتبطة أساسا بالبطالة والتفكك الأسري والهجرة غير المنظمة و التغير الكبير الذي مس النسيج الاجتماعي الحضري وخاصة على مستوى القيم، ونلاحظ ضمن إحصائيات هذا الجدول وجود منحى تصاعدي متسارع في نسب القضايا الإجرامية المسجلة منذ سنة 2001 إلى غاية 2011، يكفي أن نتأمل في الأحداث والتطورات الأمنية التي شهدتها الجزائر في التسعينيات وما خلفت من خسائر في الأملاك والأرواح من قتل وتخريب وتهديد ،هذه كلها أثرت في نفسية من عايش هذه المرحلة وخاصة الشباب مما خلفت لهم عقد في نفوسهم ،جعلتهم يتأثرون بهذه المظاهر الإجرامية ، أصبحوا يعتقدون أن المجتمع لا تحكمه قيم وأن القانون لا يمكنه أن يفرض الانضباط.

2: إحصائيات جرائم المساس بالممتلكات من2001 إلى 2011

-جدول رقم (2): يبين إحصائيات جرائم المساس بالممتلكات من 2001 إلى 2011.

السنوات	قضايا مسجلة	قضايا معالجة	%
2001	31968	14625	%45,75
2002	57756	22617	%39,16
2003	59210	23239	%39,25
2004	53774	19240	%35,78
2005	57426	20363	%35,46
2006	59362	23867	%40,21
2007	53490	18757	%35,07
2008	53939	16677	%30,92
2009	53692	15628	%29,11
2010	51186	16443	%32,12
2011	50762	17263	%34,01

-المصدر: مديرية الشرطة القضائية، الجرائم المنتشرة في الجزائر من 2001 إلى 2011، حسب إحصائيات 2011.

نلاحظ من خلال القراءة الإحصائية للجدول أن أكبر نسبة من القضايا التي تمت معالجتها من بين التي سجلت من 2001-2011 كانت 45،75% والتي قابلت السنة 2001، تليها نسبة 40،21% سنة 2006، ثم 39،16% سنة 2002 مقابل هدا نلاحظ تراجع في نسبة القضايا المعالجة من بين التي تم تسجيلها في السنوات الأخيرة التي وصلت إلى 34،01% سنة 2011، و12، 32% سنة 2010، ونسبة 30،92% سنة 2008، ثم نسبة 29،11% سنة 2009.

من الناحية السوسيولوجية نلاحظ استفحال جرائم المساس بالممتلكات في الجزائر ترجع إلى مجموعة من العوامل المرتبطة أساسا بالنمو الديموغرافي في الأحياء الحضرية والمدن وخاصة الأحياء الفوضوية، مما جعل الاحتكاك أكثر بين سكانها والمعطيات الاقتصادية التي تتمثل في البطالة المتفشية، هذه كلها كانت سببا مباشرا في انتشار ظاهرة الاعتداء على الممتلكات، ونلاحظ وجود نسق فرعي من الإجرام يتمثل في سرقة السيارات والمنازل، وخاصة في الأحياء الحضرية الجديدة وهذا يعود إلى كثرة امتلاك السيارات، مما جعل هذه الظاهرة تنتشر، ونجد علاقات الجوار (الجيرة) في المدن والأحياء الحضرية فالأحياء التي يفوق عمرها 20 سنة مثلا تكون

أكثر تضامنا بين الجيران و بالتالي تساهم في الحد من جريمة الاعتداء على الممتلكات والسيارات بحكم تدخل الجيران، بينما الأحياء الجديدة التي تقل عن 10 سنوات تكون أقل تضامنا بحكم ضعف التعارف بين الجيران.

3:إحصائيات جرائم المخدرات من 2001 إلى 2011.

-جدول رقم(3): يبين إحصائيات جرائم المخدرات من 2001 إلى 2011.

السنوات	قضايا مسجلة	عدد المتورطين
2001	2228	3546
2002	2617	4014
2003	3329	4649
2004	3798	5303
2005	4119	5595
2006	4210	5994
2007	4093	5767
2008	4339	6266
2009	4403	6395
2010	3417	4490
2011	3940	5520

-المصدر: مديرية الشرطة القضائية، الجرائم المنتشرة في الجزائر من 2001 إلى 2011، حسب إحصائيات 2011.

نلاحظ هنا أن في سنة 2009 تم تسجيل عدد المتورطين في جريمة المخدرات إذ بلغ عددهم 6395 متورط تليها سنة 2008 بـ 6266 متورط ،مقابل ذلك تم تسجيل أخفض نسبة من بداية القرن الحالي بالذات سنة 2001 تم تسجيل 3546 متورط فقط من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ تراجع ملحوظ في عدد متورطين في جريمة المخدرات في السنتين الأخيرتين أين تم تسجيل في سنة 2010، 4490 حالة وفي سنة 2011 ،5520 حالة، وهذا يدل من الناحية السوسيولوجي أن الجريمة تطورت بشكل رهيب في الآونة الأخيرة وخاصة جريمة المخدرات التي مست فئة الشباب.

ونلاحظ ضمن إحصائيات الجدول أن عدد المتورطين في قضايا المخدرات تختلف من سنة إلى أخرى هذا راجع إلى مجموعة من المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرتبطة أساسا بشعور الشباب بالاغتراب داخل وطنهم من

خلال البطالة والفقر هذا ما زاد من انتشار المخدرات والتجارة بها لأن البارونات التي تتاجر في المخدرات تغتنم هذه الأوضاع لترويج السموم، ومن ثم يدخلوا الشباب في عصابات إجرامية وهذا في ظل التحولات التي مست النسيج الاجتماعي، كما أن الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة فتح الباب واسعا أمام هذه الظاهرة التي تعمل على تحطيم الاقتصاد الوطني.

4: إحصائيات عن القضايا المسجلة في الهجرة غير الشرعية و الإقامة غير الشرعية في الجزائر من 2001 إلى 2011.

-جدول رقم (4): يبين إحصائيات عن القضايا المسجلة في مجال الهجرة غير الشرعية والإقامة غير الشرعية في الجزائر من 2001 إلى 2011.

السنوات	قضايا مسجلة	عدد المتورطين
2001	880	1432
2002	1205	2052
2003	1790	2966
2004	1651	3086
2005	1985	3485
2006	1693	3155
2007	2155	3073
2008	2217	4757
2009	2769	7454
2010	2065	7308
2011	1875	5818

-المصدر:مديرية الشرطة القضائية، الجرائم المنتشرة في الجزائر من 2001 إلى 2011، حسب إحصائيات 2011.

نلاحظ هنا أن عدد المتورطين في الجزائر ارتفع في السنوات الأخيرة إذ بلغ أقصاه سنة 2009بـ 7454 متورط، لكن سنة 2010 بلغ عدد المتورطين 7308 متورط، كما نلاحظ انخفاض هذا العدد بداية العشرية الحالية إذ وصل عددهم 1432 حالة سنة 2001 وارتفع بقليل في السنة الموالية ليصل 2052 حالة.

نلاحظ من الناحية السوسيولوجية وجود منحى تصاعدي متسارع في عدد المتورطين في القضايا المتعلقة بالهجرة الغير شرعية والإقامة غير الشرعية في الجزائر، ترجع إلى مجموعة من التحولات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية

والأمنية المرتبطة أساسا بظاهرة البطالة وغياب مناصب عمل مستقرة والتغير الكبير الذي مس النسيج الاجتماعي الأسري والذي بدوره أثر على شخصية الشباب من خلال المعاملة السيئة من قبل الآباء مما أصبحوا يشعرون بالظلم والتهميش من قبل الوالدين والسلطات، بالإضافة إلى مجموعة من الظواهر كالتفكك الأسري وظاهرة الطلاق وغيرها .

من بين القضايا المسجلة في الفترة المذكورة أعلاه والتي تتمثل في الإقامة غير الشرعية في الجزائر بالنسبة للأجانب وخاصة الأفارقة، يجعلنا نتأمل في التحولات والتغيرات التي تشهدها الدول المجاورة هي الأخرى على جميع الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية والمرتبطة أساسا بالبطالة والفقر والمجاعة خاصة في الفترة الأخيرة حيث أصبحت ظاهرة الإرهاب تهدد هذه البلدان في استقرارها وأمنها، مما جعلهم يحاولون الهجرة إلى دول الجوار وخاصة الجزائر لإيجاد وضع معيشي أفضل واستقرار أمني، أو منطقة عبور للدول الأوروبية والعربية، هذا كله زاد من تعقد الوضع في الجزائر وظهور أنواع جديدة من الجرائم لم يكن المجتمع الجزائري يعرفها ، والتي تتمثل في الشعوذة الاحتيال على النساء والتجارة بالمخدرات والأسلحة

-خلاصة:

مما سبق ذكره فإن ظاهرتا العنف والجريمة في الأحياء الجديدة بالمجتمع الجزائري لهما أسباب كثيرة ومتعددة ومعقدة لا نستطيع فهم تفاصيلها إلا بالغوص والتعمق أكثر في دراسة المجتمع الجزائري والأحياء السكنية الجديدة ، وخاصة أن ظاهرتي العنف والجريمة من بين الظواهر التي تتميز بالتعقد ، ونجدهما في جميع نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية .....الخ، وأن مجموعة من الإفرازات كانت كافية لانتشار ظاهرتي العنف والجريمة في الأحياء الجديدة منها المتمثلة أساسا في عدم التوفير الكافي للمرافق العمومية والترفيهية ، بالإضافة إلى عدم مراعاة الأصل الجغرافي في عمليات الترحيل وتوزيع السكان على أحياء عديدة مما يخلق لنا مشكل الاكتظاظ وعدم التوزيع العادل لفضاءات اللعب للأطفال ونشر الغسيل، مما يؤدي إلى ظهور بوادر العنف بين الشباب ومن تم يؤدي إلى السلوكات الإجرامية كالقتل ، ومن بين الأسباب المؤدية للعنف والجريمة التنشئة الاجتماعية الخاطئة للأبناء والتي اكتسبوها أثناء إقامتهم في الأحياء القصديرية

وظاهرة انتشار المخدرات في أوساط الشباب والتجارة بها مما أدى بهم إلى ارتكاب جرائهم تحت تأثير المخدرات.

- **قائمة المراجع :**

1- علي، مجاهد."تحليل ظاهرة العنف وأثره على المجتمع ".الأكاديمية الملكية للشرطة.مركز الأعلام الأمني ،ص ص3-4.

2- علي ، بوعناقة ."العنف الاجتماعي والتواتر – العنف والمجتمع "، ورقة مقدمة للملتقى الدولي، جامعة بسكرة، 2001، ص 86.

3- نفس المرجع، ص 40.

4- نفس المرجع ، ص 41.

5- نقلا عن عبد الخالق السيد رمضان ، جمال الدين.الدفاع الاجتماعي من منظور الخدمة الاجتماعية . المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية: د ت، ص 81.

6- حسن ، اسماعيل عبيد. سوسيولوجيا الجريمة .بيروت : شركة ميدلان المحدودة ، 1993، ص97.

7- نقلا عن محمد عاطف غيث .قاموس علم الاجتماع .الإسكندرية ، د ت، ص 81.

8- نبيل، السمالوطي .دراسات في علم الاجتماع .بيروت :دار الجيلاوي ،1977، ص ص432-433.

9- السيد حنفي ، عوض.سكان المدينة بين الزمان والمكان .الإسكندرية : الكتب العلمي،1997، ص 195.

10- جميلة، العلوي."واقع الأحياء المتخلفة لمجتمع سطيف". رسالة ماجستير ، فسم علم الاجتماع ، جامعة قسنطينة ، 2007، ص09.

11- نفس المرجع، ص 9.

12-Tyrode. (y) les mineurs .London , Ed :Ellipes، 2001 ، p36.

13-محمد، بن عثمان. "العنف الأسري وأثره على تكيف الطفل " مذكرة لنيل شهادة ماجستير (20025/2001)، جامعة البليدة، ص 28.

14-جلال إسماعيل، حلمي.العنف الأسري. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص 11.

15 و 16- محمد خيضر، عبد المختار.الاغتراب والتطرف نحو العنف . القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر ،1999، ص ص 156، 15.

17-عزت سيد ،إسماعيل .مرجع سابق، ص124.

18- Medhar (s).La Violence Sociale en Algérie , Thala Edition .Alger. P35.

19-Etnime (g) et autre_Rapport mondial sur la Violence et la sante ; Genève.2002.p 23.

20- جمال، معتوق.مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي. ط1. الجزائر: دار بن مرابط للنشر والتوزيع، 2008، ص ص

21- Pour Rtois jean .pierre .Blessure d' enfant .la maltraitance, théorie pratique et intervention. 2ed.de.boek universite.Bruxelles .**2000.pp63 -64**

22- جلال إسماعيل، حلمي، مرجع سابق، ص ص 23-24.